



إذا كنت ممن يعتقدون أن مصر كانت جنة قبل ثورة يوليو.. تعرف على تلك الحقائق قبل أن تحكم

بوابة الحضارات: محمد السيسي

2015-7-23



وضع الفلاحين قبل ثورة يوليو

تخيل .. لو قام أحدهم بتصوير قصور القطامية ومارينا ومدن ومنتجات الفاسدين في عصر مبارك, ثم تم نشرها بعد 50 سنة, تحت عنوان "هذه هي مصر الجميلة في عصر مبارك" .. وهذه هي حياة المصريين الرغدة في عصر مبارك.

تخيل حجم الكذب والتزوير.. كذب وتزوير إذا أردت مثيلاً له، فهو ذلك الفيلم عن مصر في عهد الملكية, حيث تظهر شوارع القاهرة جميلة ونظيفة, ويظهر أهل مصر وكأنهم يعيشون في جنة الله على الأرض.. ولما لا؟ والموسيقى تعزف على نواصي الشوارع, تلك الشوارع التي كانت تحمل غالبية المصريين وهم حفاة.





إنني أندهش من الأحكام السطحية التي يُصدرها البعض هذه الأيام . بحسن أو سوء نية .
حول الأوضاع في مصر قبل ثورة 23 يوليو، والعبارات التي يرددتها هؤلاء من عينة:
«الموضة كانت تظهر في مصر قبل باريس»، أو «بريطانيا كانت مدينة لمصر أيام
الملك»، وغيرها من «الخرافات» التي نسمعها كثيرًا هذه الأيام.

الأمر الذي وصل بإعلاميين.. لأن يستعرضوا صورًا للقاهرة قبل ثورة 23 يوليو، ويتحدثوا
عن «مصر الملكية»، وكيف كانت الشوارع جميلة، والحياة رغدة، لدرجة أن أحدهم راح
يهتف: «عاش الملك فاروق.. جلالة الملك المعظم»!!.

وهنا أود أن أتوقف عند أمرين: الأول أن مصر أقضت بريطانيا مبلغًا ضخماً يعادل الآن
29 مليار دولار أمريكي!!.. في إشارة خادعة إلى أن الحياة أيام الملك كان لونها «بمبى».

ولمن لا يعرف أو وقع فريسة هذه الخزعبلات، فإن الديون البريطانية التي تقول الوثائق إنها
3 ملايين جنيه استرليني، لم تكن نتيجة قوة الاقتصاد المصري بل كانت قيمة ما حصلت
عليه بريطانيا عنوة - بالقوة - من محاصيل وسلع وخدمات أو مقابل استخدام الأراضي

المصرية أثناء الحرب العالمية أو على سبيل التعويضات التي كان من المفترض أن تؤديها بريطانيا لصالح أهالي عشرات الآلاف من المصريين الذين انتزعوا من أرضهم وساقهم الباشوات مسلسلين في القيود، للاشتراك في الحرب، فماتوا ودُفِنوا خارج مصر.



وبعيدًا عن تنازل الحكومة المصرية عن هذه الديون كما نشرت جريدة الأهرام عام 1922.. أو عدم تنازلها، فالثابت أن مصر لم تطالب بها لمدة 30 عامًا قبل الثورة.. وأغلق الملف بعد تأميم قناة السويس.

لقد كان الاقتصاد المصري قبل ثورة 23 يوليو متخلفًا وتابعًا للاحتكارات الرأسمالية الأجنبية، يسيطر عليه بضع عشرات، أو مئات على أقصى تقدير، وكانت نسبة البطالة بين المصريين 46% من تعداد الشعب، في الوقت الذي كان يعمل فيه الغالبية في وظائف دنيا - شعاة و فراشين - وكانت آخر ميزانية للدولة عام 1952 تظهر عجزًا قدره 39 مليون جنيه، في حين كانت مخصصات الاستثمار في المشروعات الجديدة طبقًا للميزانية سواء بواسطة الدولة أو القطاع الخاص صفرًا.

ظلم وقهر وسوء توزيع لثروات الوطن وغياب للعدالة الاجتماعية، نسبة الفقر والامية بلغت 90% من أبناء الشعب المصري، ومعدلات المرض حققت أرقامًا قياسية حتى أن 45% من المصريين كانوا مصابين بالبلهارسيا، وغيرها من مختلف الأمراض التي تنتج عن سوء التغذية، هذا في الوقت الذي كان فيه بذخ وسفه الملك فاروق وأسرته والسيدة والدته وحاشيته مثار حديث صحف ومجلات العالم، ناهيك عن فضائحهم الجنسية.



وهناك دراسة للمؤرخ الكبير الراحل د. **رؤف عباس** بعنوان: «الحركة الوطنية في مصر 1918-1952».. يوضح فيها: (كانت نسبة المعدمين من سكان الريف تبلغ 76% عام 1937، وبلغت نسبتهم 80% من جملة السكان عام 1952).

وكانت البروليتاريا المصرية بشقيها: الريفي والحضري من أبشع الطبقات الاجتماعية معاناة من الأزمة الاقتصادية التي تفجرت في العالم الرأسمالي في نهاية العشرينيات وامتدت آثارها إلى مصر.



ويتضح من تقرير «هارولد بتلر» خبير مكتب العمل الدولي أن الأجر اليومي للعامل غير الفني في مارس 1932 كان يتراوح بين 7-12 قرشاً، بينما أجر العامل الفني كان يتراوح بين 20-30 قرشاً، وأجر العامل الحرفي بين 6-8 قروش، وبلغ أجر الحدث خمسة قروش في الأسبوع.



وتفاقت المسألة الاجتماعية تفاقمًا كبيرًا، نتيجة سوء توزيع الثروات وغياب السياسات الاجتماعية.. ولا أدل على ذلك من استمرار الهبوط في متوسط دخل الفرد من 9.6 جنيه في العام خلال الفترة 1935-1939 إلى 9.4 جنيه خلال سنوات الحرب العالمية الثانية على أساس الأسعار الثابتة أي الأسعار الحقيقية مع استبعاد عامل الارتفاع الملحوظ في الأسعار.

إذا أمعنا النظر في كيفية توزيع الدخل القومي لوجدنا 61% من هذا الدخل يذهب إلى الرأسماليين وكبار الملاك.. فقد قُدِّرَ الدخل القومي عام 1954 بمبلغ 502 مليون جنيه، ذهب منه ما يزيد على 308 ملايين جنيه على شكل إيجارات وأرباح وفوائد، بينما نجد متوسط أجر العامل الزراعي في العام لا يزيد على أربعة عشر جنيهًا وفق إحصاءات 1950.. وإذا أخذنا في الاعتبار ارتفاع تكاليف المعيشة لكان الأجر الحقيقي للعامل الزراعي لا يتجاوز ثلاثة جنيهات في العام، كما أن متوسط الأجر السنوي للعامل الصناعي لا يزيد على خمسة وثلاثين جنيهًا، أي ثمانية جنيهات أجرًا حقيقيًا في العام الواحد.

وقدرت مصلحة الإحصاء عام 1942 أن ما يلزم للأسرة المكونة من زوج وزوجة و«4» أولاد لا يقل عن 439 قرشًا في الشهر طعامًا وكساء وفق الأسعار الرسمية، لا أسعار السوق السوداء التي كانت منتشرة في ذلك الوقت.

ومع هذا فقد كان متوسط الأجر الشهري للعامل في عام 1942 لا يتجاوز 262 قرشًا في الشهر؛ أي أن الأغلبية الساحقة للبروليتاريا في المدن كانت تعيش دون الحد الأدنى للكفاف بمقدار النصف تقريبًا، أما البروليتاريا الريفية فكانت أسوأ حالًا.

في الوقت الذي ارتفعت فيه الأرباح الموزعة في الشركات المساهمة في مصر من 7.5 مليون جنيه عام 1942 إلى قرابة 20 مليونًا في عام 1946، ذهب أغلبها إلى جيوب الرأسماليين الأجانب وشركائهم الصغار من المصريين..

كما ارتفعت إيجارات الأراضي الزراعية من 35 مليون جنيه عام 1939 إلى 90 مليونًا عام 1945 ذهب معظمها إلى جيوب كبار ملاك الأراضي الزراعية، فضلًا عما حققه هؤلاء من أرباح طائلة من وراء بيع المحاصيل التي أنتجتها أراضيهم التي كانت تزرع على الذمة).

الدراسة قيّمة ودالة وتُخرس كل الألسنة.. أدعوكم لقراءتها، فهي إحدى الدراسات المنشورة في كتاب: «ثورة 23 يوليو 1952 دراسات في الحقبة الناصرية»، الصادر عن مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية.

الأمر الثاني: «الملكيون أكثر من الملك» وبجهد شديد، يسوقون في إطار دفاعهم عن الحقبة الملكية مبررات من عينة: انظروا للقاهرة وكيف كانت شوارعها نظيفة وكيف كان هناك أوبرا وسينمات وحدائق ومطاعم.. إلخ.

ويتناسى أو يتجاهل هؤلاء أن القاهرة التي يتحدثون عنها، بل مصر بأكملها كانت حكرًا على الباشوات والبكوات والجاليات الأجنبية، وهؤلاء هم من كانوا يدخلون الأوبرا والسينمات ويستمتعون بالحدائق الغنّاء.

وإذا ظهر أحد المصريين البسطاء في محيط هذه الشوارع، فهؤلاء من الخدم والحاشية ممن أنعم الله عليهم بنعمة العمل خادمين عند أحد الباشوات!.. بل كانت هناك شوارع في القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية حكرًا على الأجانب يُمنع المصريون من دخولها، حتى لا يعكروا مزاج السادة الباشوات والخواجات.

تمامًا كما هي الآن الأحياء الفخمة المليئة بالقصور والفيلات، التي يصعب على أمثالنا السكن فيها، أو ربما الاقتراب منها.. أحيانًا يدخلها بعض الفقراء من النقاشين أو النجارين أو السباكين، لأداء مهمة سريعة لكن سرعان ما يغادرونها.

وأنا هنا لا أنكر أن الباشوات كانوا يعيشون عيشة رغدة كريمة وكانوا يرتدون أحدث الموديلات قبل أن تظهر في أوروبا، بل كان منهم أهل الخير ممن يمنحون الخدم والحشم بواقى الطعام وبواقى الملابس وأى بواقى أخرى.

لكن السؤال: كيف كان حال غالبية المصريين.. عندما كانت تظهر الموضة في مصر قبل أوروبا؟!..!!

وهل يدرك من يتغنون بالعصر الملكي أن المشروع القومي في ذلك الوقت كان القضاء على الحفاء؟!..!!

<http://gate.ahram.org.eg/News/705524.aspx>